وفي اطار الاتجاه الآخر، برزت تصريحات ذات لهجة شديدة من قبل وزير الخارجية الاميركية، الكسندر هيغ، الذي يعتبر ـ حسب رأي المراقبين ـ المؤيد القوي لعملية الغزو، داخل ادارة ريغان. هذه التصريحات دارت، في معظمها، حول شرعية الغزو ! والواقع ان هذا الامر لم يستمر طويلاً، حيث قام الرئيس ريغان بامتصاص حدة الغضب العربي وتحسين صورته تجاه الزعماء العرب باقالة وزير خارجيتـه، في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، وتعيين جورج شولتس، الذي أكد، في تموز (يوليو) ١٩٨٢، ربط القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية؛ وكذلك أكد الثوابت الاميركية التي تتمثل في عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، قبل ان تعترف المنظمة بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨.

من ناحيـة أخرى، قامت الولايات المتحدة باحتواء أي محاولة من قبل الامم المتحدة للتنديد باسرائيل، جراء الغزو؛ ولم تقم بأي دور لتطويق الازمة، اللهم الّا لامتصاص الغضب العربي وخشية اتهامها بالمعرفة المسبقة بخطة الغزو، وذلك باصدار مجلس الامن القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ بالاجماع، اللذين تضمنا الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية الى الحدود المعترف بها دولياً، والتزام الاطراف المعنيـة، كافة، بايقاف نشاطها العسكري، وقفاً فورياً ومتزامناً، داخل اراضي لبنان وحول الحدود الاسرائيلية ـ اللبنانية المشتركة.

الا ان هذا الاجماع تعذّر فيما بعد؛ اذ اتضح قيام الولايات المتحدة باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار الاسباني، في التاسع من حزيران (يونيو)، وهو المشروع الذي ضمن ادانة عدم تقيد اسرائيل بالقرارين ٥٠٨ و٥٠٩ والمطالبة بالانسحاب الاسرائيلي الفوري الى الحدود وايقاف الانشطة العسكرية كافة. وقد برّرت الولايات المتحدة ذلك العمل بعدم توازن القرار؛ وانه غير كفيل باعادة السلام الى لبنان. كذلك احبطت الولايات المتحدة المشروع الفرنسي المقدم الى مجلس الامن في ٢٦ حزيران (يونيو) باستخدام حق النقض؛ ودعا المشروع الى انسحاب اسرائيل الى مسافة عشرة كليومترات من العاصمة، بيروت، كخطوة اولى نحو انسحاب كامل من لبنان؛ وكذلك انسحاب متزامن للقوات الفلسطينية الى مواقع يتم تحديدها. وقد برّرت الولايات المتحدة رفضها للمشروع الفرنسي بتجاهله ازالة الوجود الفلسطيني المسلح من بيروت وغيرها.

ازاء هذه المنـاورات الامـيركية، عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة جلستها الطارئة في ٢٧ حزيران (يونيو)، حيث استطاعت، بالفعل، اتخاذ قرار بأغلبية ٢٧ دولة ومعارضة عدد من الدول وفي مقدمها الولايات المتحدة، دان اسرائيل، ودعا مجلس الامن الى فرض عقوبات عليها، في حال عدم تقيدها بالقرارين ٥٠٨ و ٥٠٩[٦].

وبعد ان احكمت اسرائيل طوقها حول العاصمة، بيروت، وتسبب الحصار بعدم ادخال المؤن والاغذية الى سكان المدينة، دعي مجلس الامن الى الانعقاد، مرة أخرى، لمناقشة الامر واتخاذ قرار بشأنه. وقد قدّم في المجلس مشروع قرار يقضي بضرورة رفع اسرائيل حصارها العسكري من حول بيروت، ليتاح المجال لادخال المواد التموينية والاغذية، فامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليه في ٣٠ تموز (يوليو)[٧].

وقام الاتحاد السوفياتي بتقديم مشروع قرار يدين اسرائيل لعدم امتثالها لقرارات مجلس الامن، ويقر بضرورة امتناع الدول عن تزويدها بالاسلحة، وهو قرار يطال الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الرئيس للسـلاح لأسرائيـل. وقد اتخذ القرار بأغلبية ١١ صوتاً وامتناع ثلاث دول عن التصويت (بريطانيا وتوغو وزائير)، في حين استخدمت الولايات المتحدة حق النقض[٨].